الدرس حول قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المادية والمالية:

قياس الأدوات المالية هو المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف بها، والقياس عملية من أجل تحديد القيم النقدية للأدوات المالية التي يجب أن تظهر بها في القوائم المالية، ويعتبر التوجه نحو القياس وفق **القيمة العادلة** كخطوة مهمة نحو تحسين طرق التقييم في المحاسبة، وباعتبار أن المعلومات المالية المفصح عنها وفق هذه الطريقة أكثر ملاءمة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع المعلومات الناتجة عن التقييم وفقا **لطريقة التقييم بالتكلفة التاريخية**.

مسؤولية الشركات عن قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات:

تكون إدارة الشركات هي الجهة المسؤولة عن قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات موضوع إعادة القياس، وفي حالة لم يكن لدى الشركات موظفين مؤهلين لقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية، يجوز للإدارة الشركة الاستعانة بجهة خارجية للقيام بعملية قياس القيمة العادلة.

استخدام طريقة القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية:

تعتبر طريقة القيمة العادلة البديل الأمثل لمحاسبة لطريقة التكلفة التاريخية، وهي طريقة نادت بها معايير المحاسبة الدولية، ووجهت لها عدة انتقادات، ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى مفهوم القياس، مزايا وعيوب القيمة العادلة.

القيمة العادلة كمصطلح:

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Board : IASB) مصطلح مرادف **للقيمة العادلة** وهو **القيمة السوقية**، وهو مصطلح مستعمل بكثرة، أين يتم تحديد القيمة السوقية من خلال تبادل الأصول والخصوم في سوق معين، وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بكل سهولة من قبل معدي القوائم المالية، وهي قابلة للفهم من قبل مستخدميها.

أهمية القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية:

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة، خطوة نحو تطوير تقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية :Financial Accounting Standards Board) (FASB، ومع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به، لكي تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للصحة.

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الأمريكي استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة للمعلومات المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها في الماضي والتوقعات المستقبلية.

أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.

مفهوم القيمة العادلة:

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالقيمة العادلة، وفيما يلي بعض منها:

دروس حول قياس القيمة العادلة من إعداد الدكتور صراوي مراد

القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية:

مفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا ناتجا عن معايير IAS/IFRS، بل كان متواجدا في أنظمة محاسبية أخرى، مثل النظام الفرنسي (le système français) والنظام الأنجلوساكسوني (le système anglo-Saxon)، ومعايير IAS/IFRS هي التي طورته وصاغته في محيط اقتصادي دولي.

أما تعريف المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة، "فهي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة".

القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الأمريكية:

تعرف المعايير المحاسبة الأمريكية القيمة العادلة: "بأنها السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس".

وضعت لجنة معايير التقييم الدولية (The International Valuation Standards Council : IVSC) تعريف للقيمة السوقية بأنها: "المبلغ المقدر الذي يمكن به تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين كل من المشتري والبائع، وهم ستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة، وعلى حذر ودون إكراه".

أساليب مستعملة للقياس بالقيمة العادلة:

يقدم هذا المعيار ثلاثة (03) طرق مستعملة أخرى في قياس القيمة العادلة، وخصوصا للأدوات المالية، وهي:

- ✓ **طريقة السوق:** تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات، الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس؛
- ✓ **طريقة التكلفة:** تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية؛
- ✓ **طريقة الدخل:** وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا باستخدام طريقة الاستحداث.

العناصر التي يجب على المؤسسات والشركات أخذها بعين الاعتبار عند اختيار طريقة قياس القيمة العادلة:

عند اختيار الطريقة أو الأسلوب المناسب للقياس بالقيمة العادلة، يتعين على إدارة الشركة تحديد جميع الأمور التالية:

- الأصل أو الالتزام المحدد المراد قياسه بالقيمة العادلة؛
- بالنسبة للموجودات غير المالية، تحديد فرضية التقويم المناسبة للقياس (بما يتناسب مع الاستخدام الأفضل للأصل)؛
- السوق الرئيسي (أو أفضل سوق)؛
- الطرق المناسبة للقياس، مع الأخذ بالاعتبار توفر البيانات التي سيتم على أساسها وضع الافتراضات للتسعير وتصنيف مستوى القيمة العادلة المناسب في التسلسل الهرمي الذي سنذكره أدناه.

دروس حول قياس القيمة العادلة من إعداد الدكتور صراوي مراد

ويخلط الكثير من المحاسبين بين مفهوم **القيمة العادلة** ومفهوم **القيمة السوقية**، إلا أنه يمكن القول بأن مفهوم **القيمة العادلة** أوسع نطاقا من مفهوم **القيمة السوقية**، حيث يتم تقدير القيمة العادلة وفقا للتسلسل الهرمي الذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة، وذلك حسب ثلاث (03) مستويات رئيسية، كما يلي:

التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة وفقا للمعيار IFRS 13:

المستوى الأول: مدخلات قابلة للملاحظة (السعر المعلن في السوق النشطة):

مدخلات المستوى الأول هي: الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية في السوق النشطة **للأصول أو الالتزامات المطابقة**، والتي هي لدى الشركة التي تقوم بإعداد القوائم المالية، ولديها القدرة للحصول عليها في تاريخ القياس لعناصر القوائم المالية.

والسوق النشطة: هي السوق المماثلة لسوق الأوراق المالية الكفء (السوق المنتظمة).

المستوى الثاني: مدخلات قابلة لملاحظة (بخلاف السعر المعلن):

إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة وفقا للمستوى الأول، فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني، وهي تشمل ما يلي:

- الأسعار المعلنة **للأصول والالتزامات المماثلة** في الأسواق النشطة؛
- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة، وهي الأسواق التي يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية معلنة، قد تتفاوت بشكل جوهري مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق؛
- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار، والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام، مثل: أسعار الفائدة؛
- المدخلات المشتقة أساسا من أو التي تؤكدها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة أو وسائل أخرى (مدخلات يعززها السوق).

المستوى الثالث: مدخلات غير قابلة للملاحظة:

هي مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام، ويجب أن تستخدم المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة، وذلك فقط في المدى الذي تكون فيه المدخلات القابلة للملاحظة غير متوفرة، وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة التي تقوم بإعداد القوائم المالية، وذلك عن الافتراضات التي ستخدم المشاركين في سوق تسعير الأصل أو الالتزام.

لقد ورد سابقا أن المصطلح المرادف للقيمة العادلة حسب IASB هو القيمة السوقية، فيما يلي عرض للفرق أو العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية:

الفرق أو العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية:

دروس حول مقياس القيمة العادلة من إعداد الدكتور صـراوي مـراد

من خلال كل ما سبق، نستنتج أن الفرق بين **القيمة السوقية** و**القيمة العادلة**، هو أن **"القيمة السوقية هي السعر المعلن في السوق، سواء كان هذا السوق نشط (كفء) أو غير نشط (غير كفء)، بينما القيمة العادلة هي السعر المعلن في السوق النشط فقط"**.

- تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق، أي أنها متوقفة على حركة الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية (البورصة)، بينما تتحدد القيمة العادلة على أساس دراسة العناصر المؤثرة في سوق الأوراق المالية؛
- كما قد تتأثر القيمة السوقية بمتغيرات كثيرة، قد تؤدي إلى المبالغة في هذه القيمة، أو تخفيضها بصورة غير صحيحة، بينما تتحدد القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام.

ومن خلال كل ما سبق يمكن استخلاص تعريف واحد وشامل للقيمة العادلة:

القيمة العادلة هي: **"تلك القيمة أو السعر الذي يتفق عليه طرفان من أجل مبادلة أصل أو التزام، ولديهما الرغبة والدراية، أي دون إكراه، ويتم الحصول عليها من السوق النشطة (المنتظمة)"**.

دور مراجع الحسابات الداخلي في تدقيق قياس القيمة العادلة:

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم 540 **"تدقيق التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"** إلى أنه عند التدقيق على قياس القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بها الواردة في القوائم المالية، يجب على مراجع الحسابات الحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفير تأكيد معقول، بأن قياس القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بها تتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS 13.

وفي حال لم يكن لدى مراجع الحسابات الموظفين المؤهلين في مجال قياس القيمة العادلة، يجب عليه الاستعانة بخبير متخصص لفحص عملية التقويم لقياس القيمة العادلة.

كما أشار البيان رقم 101 SAS من معايير التدقيق المتعارف عليها (Generally Accepted Auditing Standards: GAAS) إلى أنه لا يجب أن يقوم مراجع الحسابات بدور مقيم الاستثمار أو يحل محله في ابداع في إبداء الحكم حول قياس قيمتها العادلة، وإنما يقوم بالتأكد من عدم وجود أخطاء مادية في القوائم والبيانات المالية، بما في ذلك تقديرات القيمة العادلة، وذلك من خلال مراجعة النموذج المستخدم في عملية التقويم وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة.

كما يقوم مراجع الحسابات بتطبيق منهجيات التدقيق التي تكفل التحقق من مدى ملائمة وواقعيه قياس القيمة العادلة، وذلك من خلال:

- فهم نشاط الشركة وبيئتها وأنظمة الرقابة الداخلية لديها والتقديرات المحاسبية السابقة؛
- فهم متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية بشأن قياس القيمة العادلة، وأغراض الإدارة من عملية القياس؛
- فهم المنهجيات والإجراءات التي يتم اتباعها في عملية القياس القيمة العادلة، وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في التقويم؛
- فحص البيانات والمعلومات والافتراضات والتقديرات التي تم استخدامها في قياس القيمة العادلة؛

دروس حول قياس القيمة العادلة من إعداد الدكتور صراوي مراد

- مراجعة الأحداث والمعاملات اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، وحتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات، حيث إنها يمكن أن توفر أدلة تدقيق حول قياس القيمة العادلة، كما في تاريخ إعداد القوائم المالية؛
- القيام بإجراءات إضافية، مثل: معاينة الموجودات الملموسة على أرض الواقع للتحقق من حالتها، أو فحص الأوراق المالية لتحقيق من سلامتها، وعدم وجود قيود مفروضة عليها؛
- فحص المؤشرات على احتمال تحيز إدارة الشركة في قياس القيمة العادلة.

الخلاصة:

يمكننا القول أن مسؤولية المؤسسات والشركات فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة، تتمثل في اختيار طريقة التقويم لقياس القيمة العادلة للموجودات والالتزامات موضوع التقويم، وتطبيقها إذا توفرت لديها القدرة الفنية، أو الاستعانة بطرف خارجي للقيام بهذه المهمة، كمستشار الاستثمار، مقوم أصول، أو مقيم عقاري.

أما مسؤولية مراجع الحسابات فتتمثل في تدقيق مدى صحة وملائمة طريقة التقييم والافتراضات المستخدمة ومنطقيتها في الوصول إلى القيمة العادلة للأداة المالية أو للأصول المادية.

دروس حول مقال القيمة العادلة من إعداد الدكتور صـراوي مـراد

عن أستاذ المقياس:

الدكتور صـــراوي مـــراد